مخيمات الشمال: حقوق معلّقة ومعاناة متواصلة

تقرير ميداني حزيران 2025

تتواصل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بوتيرة متصاعدة، في ظل الانهيار الاقتصادي والمعيشي الذي فاقمته تداعيات الحرب الأخيرة، إلى جانب الضغوط الدولية التي طالت وكالة الأونروا، من خلال تقليص أو تجميد التمويل، مما انعكس سلباً على مستوى الخدمات الأساسية المقدّمة في مختلف المخيمات.

وفي غياب الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية، ووسط نسبٍ مرتفعة من الفقر والبطالة، يعيش اللاجئون في مخيمات مكتظة بمنازل متهالكة، تهددها الانهيارات، وتعاني من هشاشة البنية التحتية وندرة فرص العمل والرعاية الصحية.

وفي هذا السياق، قامت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بجولة ميدانية إلى مخيمي البداوي ونهر البارد في شمال لبنان، حيث التقت بعدد من الجهات الفاعلة واللجان الشعبية، لرصد أبرز التحديات التي تواجه اللاجئين، وسبل التخفيف من تداعيات هذا الواقع الصعب.

أولا: بطاقة تعريف:

يقع مخيما البداوي ونهر البارد في شمال لبنان، ويضمان ما يقارب 56 ألف لاجئ فلسطيني، بواقع 18 ألفاً في مخيم البداوي وقرابة 38 ألفاً في مخيم نهر البارد. أنشئ مخيم البداوي عام 1955 على مساحة تقلّ عن كيلومتر مربع واحد، ويجاور مدينة طرابلس، بينما تأسس نهر البارد عام 1949، وتعرض لتدمير شبه كامل خلال أحداث 2007، ما أدى إلى تهجير سكانه بالكامل. وعلى

الرغم من مرور أكثر من 15 عاماً على تلك الأحداث، لا تزال مئات العائلات خارج منازلها بانتظار استكمال الإعمار. يعاني المخيمان من اكتظاظ سكاني شديد وبنية تحتية متهالكة، في ظل غياب الأفق الاقتصادي وتراجع خدمات الأونروا.

ثانياً: مخيم البداوي – هشاشة الخدمات وتحديات الاستقرار

ضمن جولتها في الشمال، زارت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) مخيم البداوي، الذي يُعدّ أحد أكبر مخيمات اللاجئين في لبنان من حيث الكثافة السكانية، ويقع ضمن النطاق الجغرافي لبلدية البداوي. وقد التقى وفد (شاهد) برئيس البلدية، السيد حسن الغمراوي، الذي شدّد على متانة العلاقة بين سكان المخيم والجوار اللبناني، مؤكداً أن البلدية تبذل كل ما في وسعها لتلبية الاحتياجات الحياتية، خصوصاً في ملف الكهرباء والبنية التحتية. لكنه أشار في المقابل إلى تحديات مستعصية، أبرزها التعديات على الطرقات وشبكات الكهرباء، وغياب الالتزام بتخطيط عمراني يحافظ على المساحات العامة والممرات الآمنة للمشاة. كما تحدّث عن توجه رسمي لبناني، بالتنسيق مع الفصائل الفلسطينية، لضبط الأمن عند مداخل المخيم ومنع تسلل مطلوبين، مؤكداً أن الإجراءات الأمنية الأخيرة لا تهدف إلى التضييق بل إلى حفظ الاستقرار.

وفي لقائها مع اللجنة الشعبية في المخيم، وثّق وفد (شاهد) جملة من التحديات المزمنة التي تُفاقم من هشاشة الواقع الاجتماعي. فقد أشار الفاعلون المحليون إلى تفشي البطالة، حتى في صفوف خريجي الجامعات، في ظل غياب سياسات دعم فعّالة من الأونروا أو الدولة اللبنانية. كما أبدوا قلقاً بالغاً من التدهور الحاد في قطاع الصحة، حيث لم يعد معظم السكان قادرين على تحمّل فروقات الاستشفاء في المستشفيات الخاصة، وسط تغيّر دائم في العقود بين الأونروا وتلك المستشفيات، بما يخدم المصالح التجارية على حساب حاجات المرضى.

وانتقدت اللجنة وقف المساعدات النقدية لفئات العسر الشديد – خصوصاً كبار السن، الأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة – واستبدالها بمساعدات عينية وُصفت بأنها "مهينة في قيمتها وجودتها". كما استنكروا قرار وقف برنامج التعليم باللغة الفرنسية في مدارس الأونروا داخل

المخيم، وحرمان مئات الطلاب من فرصة التعدد اللغوي. وتوقفوا أيضاً عند تعطيل برنامج ترميم المنازل، رغم وجود مئات الأبنية المتهالكة التي تهدد السلامة العامة.

أما في ملف التوظيف، فقد عبّرت اللجنة عن رفضها للسياسات المتّبعة في استبدال الوظائف الثابتة بنظام "العمل مقابل المال"، معتبرين أن هذا الأسلوب لا يؤسس لحلول مستدامة، بل يعمّق من هشاشة سوق العمل داخل المخيم. كما انتقدوا ممارسات فصل بعض المعلمين من وظائفهم تحت ذرائع "خرق الحياد"، رغم أن تلك الإجراءات طالت موظفين عُرف عنهم الانضباط والمهنية، ما يُثير مخاوف من توظيف الحياد كسلاح سياسي.

وأخيراً، عبّر المجتمعون عن خشيتهم من خطط الأونروا لدمج الصفوف الدراسية وزيادة أعداد الطلاب في الغرفة الواحدة، وهو ما يهدد العملية التعليمية ويثقل كاهل المعلمين. هذه السياسة – في حال تم تنفيذها – ستكون بمثابة خطوة إضافية نحو تفكيك نظام التعليم في المخيمات، تحت ذريعة الأزمة المالية.

ومن الملاحظات التي برزت خلال اللقاءات، غياب قنوات تواصل فاعلة ومنتظمة بين الأونروا واللجان الشعبية، ما يولّد فجوة ثقة حقيقية بين السكان والوكالة. كما طُرحت الحاجة إلى شفافية أكبر في إدارة الموازنات والبرامج، وخاصة ما يتعلق بالمواد الطبية والإغاثية، حيث سُجّل تفاوت واضح بين ما هو مُعلن وما هو مُتاح فعليًا في العيادات.

مستشفى صفد – ركيزة صحية حيوية في بيئة متدهورة

في إطار جولتها الميدانية، زار وفد المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان **(شاهد)**مستشفى صفد التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والتقى بمديره الدكتور علي وهبة. ويُعدّ هذا المستشفى، الواقع في مخيم البداوي، المركز الصحي الأساسي للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان، ويستقبل كذلك مرضى سوريين ولبنانيين من المناطق المجاورة، ما يجعله موئلاً إنسانياً في بيئة تعاني من هشاشة شديدة على مستوى البنى التحتية والخدمات العامة.

يضم المستشفى 38 سريراً للاستشفاء، إضافة إلى 10 أسرّة مخصصة لمرضى غسيل الكلى، حيث تتم متابعة أكثر من 40 حالة مزمنة، بتغطية من مؤسسة التعاون وبإدارة مشتركة مع الهلال الأحمر. ورغم الدور المحوري الذي يؤديه المستشفى، إلا أنه يواجه ضغوطاً هائلة بسبب النقص في التمويل، وغياب الدعم المؤسسي الكافي، وهو ما يعيق طموحه في توسيع أقسامه أو تطوير خدماته التخصصية.

وقد أشار مدير المستشفى إلى معاناة الكادر الطبي والإداري، الذي يعمل في ظروف صعبة جداً، مع رواتب متدنية، وغياب منظومة حماية اجتماعية واضحة. وقد طالب الموظفون مراراً بضرورة وضع نظام تقاعدي وتأمين صحي شامل، وهو مطلب تحقق جزئياً مؤخراً على صعيد التأمين، بينما لا يزال غياب الضمان التقاعدي يهدد استقرار العاملين واستمرار عملهم بكفاءة.

وعلى الرغم من تصاعد الاحتجاجات النقابية والمطلبية داخل المستشفى خلال الأشهر الأخيرة، فقد استمرت جميع الأقسام في أداء خدماتها الطبية دون انقطاع، وهو ما يعكس التزاماً عالياً من الطاقم تجاه رسالتهم الإنسانية، رغم غياب الحد الأدنى من الحماية والحقوق.

إن هذه المؤسسة، التي تحمل عبئاً متزايداً نيابة عن الدولة والوكالات الأممية، تستحق دعماً عاجلاً من الجهات الفلسطينية المعنية، وخاصة السلطة الفلسطينية وإدارة الهلال الأحمر، إضافة إلى الجهات الدولية المانحة. فاستمرار هذا المستشفى في أداء مهامه هو بمثابة خط الدفاع الأخير عن حق اللاجئين الفلسطينيين في الصحة، في ظل انسحاب متدرج للأونروا من واجباتها الأساسية.

توصيات بخصوص مستشفى صفد:

1. ضرورة تبني السلطة الفلسطينية وإدارة الهلال الأحمر خطة هيكلية لدعم مستشفى صفد، تتضمن تحسين رواتب العاملين، وتطبيق نظامي التقاعد والتأمين الصحي الشامل.
2. دعوة الجهات المانحة إلى تخصيص تمويل طارئ ومستدام للمستشفى، خاصة في ظل تعدد الجنسيات المستفيدة من خدماته.
3. اعتبار المستشفى مرفقاً صحياً استراتيجياً في شمال لبنان، يتطلب حماية وظيفية واستقراراً مالياً لضمان استمراريته.
4. تعزيز الشراكات مع منظمات دولية غير حكومية لتأمين المعدات والأدوية والتوسعة المستقبلية.

ثالثا: مخيم نهر البارد: إعادة إعمار مؤجلة وحقوق معلّقة

ضمن متابعتها الميدانية المستمرة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، نفّذت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) زيارة ميدانية إلى مخيم نهر البارد شمالي لبنان، حيث التقى الوفد بـ اللجنة الشعبية، بالإضافة إلى عدد من الناشطين المحليين والجهات الأهلية. وقد هدفت الزيارة إلى توثيق التحديات اليومية التي يواجهها سكان المخيم بعد مرور أكثر من ثمانية عشر عامًا على تدميره الكامل عام 2007.

وقد مكّنت هذه اللقاءات الفريق من جمع معطيات دقيقة ومباشرة حول أوضاع السكن، والخدمات، والتعليم، والبنية التحتية، وأثر الأزمات الاقتصادية المتراكمة على واقع اللاجئين.

استمرار التهجير وتراجع في شروط السكن

أظهرت اللقاءات أن نحو 1200 عائلة ما تزال خارج منازلها حتى اليوم، تقيم في مساكن مؤقتة أو مستأجرة، سواء في مخيم البداوي أو محيط نهر البارد. وأكّد أعضاء اللجنة الشعبية أن العقار رقم 39 وبناية البهلول جاهزان منذ أشهر، لكن لم يتم تسليمهما لأصحابهما بسبب تعقيدات إدارية تتعلّق بالحصول على إذن رسمي من لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.

ووفق ما رصده الفريق، فإن العديد من العائلات تعاني من ضعف قدرة الوصول إلى سكن لائق، في ظل غياب أي زيادة في بدل الإيجار رغم الارتفاع الكبير في أسعار الإيجارات، وهو ما وصفته اللجنة بأنه يشكل انتهاكًا واضحًا لحق اللاجئ في السكن الكريم.

خدمات متردية وبنية تحتية متهالكة

أشار أعضاء اللجنة الشعبية خلال لقائهم بالفريق إلى أعطال متكررة في الكابل الكهربائي الرئيسي الواصل إلى محطة دير عمار، وعدم إمكانية إصلاحه لوقوعه تحت الأرض، مما يؤدي إلى انقطاع دائم في التيار الكهربائي عن أجزاء كبيرة من المخيم.

وقد رصد الفريق أن أزمة الكهرباء تُضاعف من أزمة المياه. هذا الوضع أدّى إلى تراجع كميات المياه المتاحة للسكان وارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية.

وفي لقاءاته مع الجهات الأهلية، تكررت الشكاوى من تراجع خدمات النظافة بسبب نقص العاملين، وتوقّف التوظيف الدائم، والاكتفاء بتعيينات محدودة ضمن برنامج "العمل مقابل المال".

كرامة الموتى: أزمة صامتة في ظل غياب التخطيط

من الملفات الحساسة التي طُرحت خلال الجولة، التخوف من امتلاء المقبرة الحالية داخل المخيم، وغياب أي عقار بديل لدفن الموتى. وقد اعتُبر هذا الملف مؤشراً خطيراً على غياب أي رؤية طويلة الأمد تضمن الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية لسكان المخيم، حتى بعد وفاتهم.

العوائق التي تحول دون استكمال مشروع اعادة الإعمار:-

- عدم التزام عدد من الدول المانحة بالوعود المالية التي قُدمت سابقًا للأونروا.
- تداعيات الأزمة اللبنانية المتفاقمة، لا سيّما انهيار سعر الصرف وأزمة المحروقات المتكررة، التي تؤثر على النقل وتشغيل المعدات.
- الإغلاق المتكرر لمعامل الترابة وارتفاع أسعار مواد البناء، خصوصًا الحديد، مما رفع كلفة التنفيذ وأربك جدول التوريد.
- التعاطي المزاجي لبعض الجهات الرسمية اللبنانية مع ملف إعمار المخيم، بما يعكس غياب الإرادة السياسية الحاسمة.
- وأخيرًا، الاستكشافات الأثرية داخل المخيم، والتي تتطلب إجراءات زمنية طويلة تؤدي إلى مزيد من التأخير.

وتبيّن هذه المعطيات أن مشروع إعادة الإعمار، ورغم بعض التقدم الظاهر، لا يزال مرتهنًا لمعادلات سياسية وتمويلية خارجة عن إرادة سكان المخيم، وهو ما يُبقي مئات العائلات في حالة انتظار دائم، ويزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشونها منذ عام 2007 حتى اليوم.

توصيات التقرير

وقدّمت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) هذه التوصيات بناءً على ما رصدته ميدانياً خلال جولتها في مخيمي البداوي ونهر البارد، ولقاءاتها مع الفاعلين المحليين، بهدف المساهمة في معالجة أبرز التحديات المعيشية والحقوقية التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان:

1. دعم مالي عاجل للأونروا لاستئناف برامج الإغاثة والصحة والتعليم وترميم المنازل في مخيمات الشمال.
2. استكمال مشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد ضمن جدول زمني ملزم، وإزالة العقبات الإدارية والمالية.
3. تحسين شروط العمل في مستشفى صفد عبر تبنّي نظام تقاعد وتأمين صحي شامل للعاملين.
4. تأمين بدلات إيجار عادلة للعائلات المهجّرة وضمان حقها في السكن الكريم.
5. وقف السياسات العقابية بحق المعلمين والموظفين الفلسطينيين داخل الأونروا، واحترام حقهم في حرية الرأي.
6. ضمان الشفافية في إدارة الموارد الطبية والإغاثية داخل مخيمات الشمال، ومساءلة الجهات المقصّرة.
7. إيجاد عقار بديل للمقبرة في نهر البارد لضمان كرامة الموتى وسلامة دفنهم.
8. تعزيز التنسيق بين الأونروا واللجان الشعبية لضمان المشاركة المجتمعية في رسم أولويات التدخلات.